(عدم تسليم أبي البركات بن الأنباري (ت٥٧٧هـ) بالأصول النحوية المقرّرة عند الكوفيين)

الباحثة: آلاء علي رحيم **أ.د. علي جاسب عبد الله**

بحث مستل لنيل شهادة الماجستير

جامعة البصرة/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم اللغة العربية

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى معرفة الأصول المقررة عند الكوفيين التي لم يُسلِّم بها الأنباري على الرغم من كونها أصلاً يُحتج به عندهم في إطلاق حكم معين في مسألةٍ ما، وبيان الأدلة التي اعتمدوا عليها في الاحتجاج بهذه الأصول ومن وافقهم من النحويين، وبيان رأي الأنباري في هذه الأصول وما إذا كان هذا الرأي خاصاً به أم اتبع مذهباً معيناً أو عالماً نحويّاً آخر، وقد اتضح بعد ذلك أنَّه يتبع المذهب البصري في آرائه بمسائل البحث النحوي.

الكلمات المفتاحية: عدم التسليم، الأنباري، الأصول المقررة، الكوفيون.

Al-Bariqat ibn al-Anbari's (Death 577 AH) Non-Acceptance of the Established Grammatical Principles Adopted by the Kufans (Research extracted from a Master's Thesis)

Researcher **Supervisor**

Alaa Ali Rahim **Prof. Dr. Ali Jasib Abdullah**

University of Basrah / College of Education for Human Sciences - Department of Arabic Language

Abstract

This study aims to identify the grammatical principles established by the Kufans that Ibn al-Anbari did not accept, despite these principles being authoritative and used by them as evidence for issuing specific rulings on certain linguistic issues. It also examines the evidence they relied upon in arguing for these principles and the grammarians who agreed with them. Furthermore, the study clarifies Ibn al-Anbari's position regarding these principles and investigates whether his views were unique or if he followed a particular doctrine or another prominent grammarian. It was subsequently found that he generally follows the Basran school in his opinions on the grammatical issues under investigation.

Keywords: Non-acceptance, Ibn al-Anbari, Established Principles, Kufans.

المقدمة:

لله الحمدُ دائماً وأبداً، ولهُ الشكرُ واصِباً متتابِعاً وافِراً، والصلاة والسلام على خيرِ الأنام خاتمِ الرُّسل الكِرام محمدٍ وآلِهِ الأطهّار المُصطفينَ الأخيار الأئمة البررة حُجج الجبار على خلقه...

أمَّا بعد: فقد ورد مصطلح (الأصول المقررة) عند القدماء كابن جني (ت ٣٩٢هـ) بمعنى الأحكام المطلقة المتعارف عليها بين العلماء التي أُقرّت من خلال استقراء كلام العرب بإجماع النحاة عليها، فأصبح لكل مذهب نحوي أصول يقرَّ بصحتها ويؤمن بثبوتها.

وهذه الأصول ذات أهمية كبيرة في الاستدلال النحوي؛ فقد احتج بها كثير من النحويين عند تعليلهم لإطلاق الأحكام وإصدار الآراء في المسائل النحوية؛ لأنَّها _ وبحسب آرائهم _ أصولٌ متينة في الاحتجاج، وهي في حقيقتها تُمثل اجتهاداتهم الشخصية، لذا فهي قابلة للنقض والرد لعدم ثبوتها عند الإجماع، وهذا ما وجدَ عند الأنباري في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين)؛ إذ ردَّ كثيراً من الأصول المقررة عند الكوفيين التي احتجوا بها في المسائل الخلافية على الرغم من إيرادهم الأدلة التي تؤيد هذه الاصول لعدم إقراره بصحتها.

وقد قُسمَ البحث على مطلبين، عنوان المطلب الأول: عدم التسليم بعمل بعض الألفاظ، والمطلب الثاني بعنوان: عدم التسليم بأصل الوضع (أصل وضع بعض الألفاظ، وأصل وضع بعض التراكيب)، وسيُبين فيه ردود الأنباري وعدم تسليمه بالأصول المقررة عند الكوفيين.

المطلب الأول:

عدم التسليم بعمل بعض الألفاظ:

تعد قضية العامل من القضايا المهمة التي شغلت العلماء والدارسين في ميدان النحو العربي؛ لأنَّه يمثل العمود الفقري الذي تدور حوله الأبحاث الرئيسية والفرعية للنحو[١]، وهذا متأتٍ من أنَّ العامل هو المتحكم في أواخر الكلمات، إذ يعرفه الجرجاني: "ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مَخْصُوص من الإعراب"[٢]، يضاف إلى ذلك أنَّ العامل يحدد مواقع الألفاظ في الجمل؛ فهو يؤثر في اللفظ تأثيراً تنشأ عنه علامة إعرابية وتعطي هذه العلامة معنى خاصاً في الجملة[٣]، أي يقوم على التأثر والتأثير[٤]، لذا يمكن القول بإنَّ العامل هو الذي يُحدث التغيير في الألفاظ ويحدد معانيها في التراكيب النحوية.

تعود فكرة العامل إلى زمن الخليل؛ إذ تذكر الدراسات أنّ الخليل هو الذي ثبَّتّ أصوله ووضع قواعده وأحكامه حين قرر أنَّه لا بدَّ لكُلِّ عملٍ من عاملٍ يؤثر فيه، وكذلك تلميذه سيبويه الذي جعل العامل أساس بحثه في كل أبواب النحو في كتابه[٥]، فهو ليس وليد العصر وإنما فكرة تطورت وزادت عناية النحاة بها بعد ذلك لما شاع عند أهل المنطق والكلام من علة فاعلية مجيبة عمن يفعل الشيء[٦]؟ فقد كانت تساؤلات النحاة نفسها عمن أحدث الإعراب في الكلمات؟ أي أنَّ هناك ترابطاً بينهما من حيث أنَّ الفاعل هو المحدث الفعل والعامل هو محدث الإعراب، فالعامل هو فاعل التغيير في أواخر الألفاظ، وهذا ما عليه أغلب النحاة إلّا ابن جني الذي يذهب إلى إنَّ المتكلم هو فاعل هذا الأثر الإعرابي؛ إذ يقول في (باب في مقاييس اللغة): ((فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم إنما هو للمتكلّم نفسِه، لا لشيء غيرِه))[٧].

وقد وضع النحويون شروطاً وقواعدَ للعوامل، فالعوامل الخاصة بالأفعال تعمل فيها، والعوامل المختصة بالأسماء تعمل أيضاً، إلّا أنَّ هذه المقاييس لا تسري على النظام اللغوي جميعه؛ فقد وجدت بعض العوامل المختصة غير عاملة، وعوامل

أخرى غير مختصة عاملة[٨]، نحو حرف (السين) المختص بالدخول على الأفعال و(أل) الخاصة بالأسماء فإنَّهما وإن اختصا لم يعملا فيما بعدهما، ونقيضهما حروف النفي (ما، ولا، وإن) فإنَّها لا تختص ومع ذلك فهي عاملة عمل (ليس) إن اتفقت معها في شروطها[٩]، فأدَّى ذلك إلى حدوث الكثير من الخلافات لعدم إطّراد هذه الظواهر في اللغة .

ومن ثم فالعامل هي اطروحة كانت من اجتهاد النحويين لتفسير الظواهر اللغوية والنحوية، إلّا أنَّ هذه الفكرة لم تكن متكاملة وخالية من الخلافات، فقد اختلفوا في عمل عدة ألفاظ وهذا ما لاحظناه في كتاب الإنصاف، فكانت العاملية المختلفة في حقيقتها من المسائل التي لم يُسلم بها الأنباري، ومن أمثلة ذلك:

خفض مميز (كم) الخبرية بـ(من) مقدرة:

اختلف النحاة في حكم الاسم الواقع بعد "كم" الخبرية إذا فصل بينهما بظرفٍ أو جار ومجرور؛ إذ قال الكوفيون بخفضه والبصريون بنصبه، وقد استدل الكوفيون على إثبات رأيهم بأبيات من الشعر وبالقياس؛ لأنَّ العامل في خفض الاسم قبل الفصل عندهم هي "من" المقدرة؛ فإذا قُلتَ: (كم رجلٍ أكرمتَ، وكم امرأةٍ أهنتَ)، كان التقدير: (كم مِن رجلٍ أكرمتَ، وكم مِن امرأة أهنتَ)، فكما ينبغي أن يكون الاسم مخفوضاً مع عدم الفصل فكذا مع وجود الفصل[١٠]، وهذا الحكم ثابتٌ عندهم في حال الفصل وعدمه؛ أي يبقى الاسم مخفوضاً مثلما كان قبل الفصل لأنَّ العامل نفسه وهي "من" المقدرة كما ذكرنا.

وهذا الرأي نقله الأنباري عن الكوفيين عامة، ونسبه أكثر النحاة للفراء[١١]، فيقول الرضي (ت ٦٨٦هـ) إنما جوزَ الفراء عمل الجار المقدر هنا _ وإن كان في غير هذا الموضع نادراً؛ لأنَّ حرف الجر لا يعمل محذوفاً _؛ لكثرة دخول (مِن) على مميز "كم" الخبرية، كما في قوله تعالى: {وَكَم مِّن قَرْيَةٍ} [الأعراف: ٤]، وقوله تعالى: {وَكَم مِّن مَّلَكٍ} [النجم: ٢٦]، والشيء إذا عُرفَ في موضع جاز تركه لقوة الدلالة عليه[١٢].

أي أنَّ العلة التي سوغت للفراء عمل حرف الجر مقدراً وإن كان شاذاً عند النحاة هي كثرة الاستعمال كما يقول الرضي، وقيل إنَّ هذا كان رأي الخليل أيضاً عندما استدل بقول الأعشى:

يا عَجَبَ الدَّهْرِ مَتى سُوِّيا كم ضاحكٍ مِن ذا ومِن ساخِرٍ[١٣]

فـ(من ساخرٍ) تعدُّ دليلاً على أنَّ التقدير فيه: (كم من ضاحكٍ) لأنَّها معطوفة عليها[١٤].

وقد رفض الأنباري القول بعمل (من) مقدرة؛ إذ قال: ((وأما قولهم: "إنَّ خفضَ الاسم بعد (كَمْ) بتقدير (مِنْ)، والتقدير مع وجود الفصل كما هو مع عدمه" قلنا: لا نسلِّمُ أنَّ جرَّ الاسم بعد "كم" بتقدير "مِنْ"، بل العامل فيه "كم"))[١٥]، فهو لم يسلم بالأصل المقرر عند الكوفيين ويرى أنَّ عامل الخفض هو "كم" نفسها لا (من) المقدرة، وهذا ما قال به البصريون في تمييز (كم) الخبرية قبل وجود الفاصل، إلا أنَّ رأيهم في حكمه عند الفصل كان مختلفاً ولسنا في صدد ذكره هنا.

المطلب الثاني:

عدم التسليم بأصل الوضع:

أصل الوضع في النحو يعني ما جرده النحاة من خلال الاستقراء الناقص الذي أجروه على الكلام الفصيح، وقد توهموا بأنّ هذا الأصل كان موجوداً في ذهن العربي وليس هم من تنبهوا إليه[١٦]، وكانت غايتهم في التجريد تحقيق الاقتصاد العلمي[١٧]؛ فقد تنبه النحاة إلى التغيير الذي يطرأ على بعض الكلمات وعدم بقاء الكلمة على صورتها المعتادة التي اختلفت عند التصريف والإسناد للضمائر وفي التثنية والجمع، فكان لا بدَّ من تحديد أصل لها ليرجعوا إليه في الاستدلال وليكون الأساس في قياسهم، فمثلاً إقرارهم بإنَّ الواحد أصلٌ والجمع فرعٌ [١٨]، لكي يثبتوا به حكماً نحوياً معيناً وينفوا مخالفته، أو

لينقضوا حكماً نحوياً آخر ليس له معتمد من كلام العرب[١٩]، إذ كانت الغاية منه لغوية تهدف إلى ضبط القاعدة النحوية وليست مجرد افتراضات ذهنية فقط[٢٠].

كما قرروا إنَّ لكُلِّ تركيبٍ نمطاً معيناً خاصاً به؛ إذ تتكون الجملة الاسمية من مبتدأ وخبر والفعلية من فعل وفاعل وسمى النحاة الجمل بحسب ما تبتدئ به، فإن ابتدأت بفعل فهي جملة فعلية وإن ابتدأت باسم فهي جملة اسمية[٢١]، لذا فإنَّ تقدم الفاعل على الفعل لا يجوز؛ لأنَّ هذا يبعدها عن وضعها المقرر لها وهو الابتداء بالفعل، كما لا يجوز تقدم الخبر على المبتدأ إن كان الخبر جملة فعلية للالتباس مع الجملة الفعلية، فعندما نقدم الفاعل في جملة: (زيدٌ يذهبُ)، تصبح الجملة اسمية هنا ويكون (زيدٌ) مبتدأ وجملة (يذهب) خبرها، كما يمتنع تقدم الصفة على موصوفها[٢٢] وغيرها من أنماط تركيب الكلام العربي الفصيح.

وكان ضابط التقديم والتأخير أو الحذف عندهم عدم اللبس وأن لا يحصل تعارض بين الأصول[٢٣]، فلا بُدَّ من وضوح المعنى وإن لا تكون الرتبة واجبة الحفظ[٢٤] كما قلنا في تقدم الفعل على الفاعل والمبتدأ على الخبر إن لم يكن اسماً، فلا يجوز الخروج على هذه الأصول، وإن خرج تركيبٌ عن أصله المقرر له أرجعه النحاة إليه وأعادوا بناءه بحسب ما يقتضيه النظام التركيبي للجملة[٢٥]، ولولا هذه القواعد التي وضعها النحاة للكلمات والجمل لما عرف للاسم وللفعل أصل[٢٦].

وقد اكتُشف في الإنصاف كثيرٌ من الأصول التي لم يُسلِّم بها الأنباري أو قد اعترض على الاستدلال بها، وهي تختلف عن تلك التي وضعها النحاة وأقرّوها بضوابطها المحددة، فمن هذه الأصول:

أولاً: عدم التسليم بأصل وضع بعض الألفاظ

ذكرنا سابقاً أنَّ هناك أصولاً موضوعة لم توضع لعلة لغوية، بل تعبر عن تصور ذهني اجتهد صاحبه في وضعه ليؤكد به حكماً معيناً أطلقه على مسألةٍ ما، فاتخذه حجة له يستدل بها على أمرٍ معين، فلا يكون متفقاً عليه ويكون موضع رفض ورَد، وهذا ما لوحظ عند الأنباري في ردِّه بعض الأصول، ومنها:

أصل فعل الأمر:

تباينت آراء النحويين في حكم فعل الأمر للمخاطب المُعرى من حروف المضارعة؛ إذ قال الكوفيون بإعرابه مجزوماً باللام، وذهب البصريون إلى بنائه، وكانت حجة الكوفيين أنَّ أصل: افعلْ هو: لتفعَلْ، واستدلوا بأدلة كثيرة على هذا الأصل، منها سماعية كقراءة قوله تعالى: {فَبِذَٰلِكَ فَلۡيَفۡرَحُواْ هُوَ خَيۡرٞ مِّمَّا يَجۡمَعُونَ} [يونس: ٥٨]، (فَلتَفرَحُوا) بالتاء، وهي قراءة النبي[٢٧] (صلى الله عليه وآله)،

ومن أدلتهم السماعية أيضاً قول النبي (صلى الله عليه وآله) في بعض مغازيه: "لتأخُذوا مَصَافّكُم"[٢٨]، واستدلوا بالشعر كقول الشاعر:

لِتقُمْ أنتَ يا ابنَ خيرِ قُريشٍ فلتُقضِّي حوائجَ المُسلِمِينا[٢٩]

فالفعل (لِتقُمْ) هنا جاء على أصله باللام وهو معرب مجزوم عند الكوفيين، وهذه الأدلة كلُّها عندهم تؤكد أنَّ الأصل في فعل الأمر أن يكون باللام، وقد عللوا حذف اللام بكثرة الاستعمال؛ لأنَّ الأمر للمخاطب أكثر منه للغائب، وعلة كثرة الاستعمال تبيح حذف بعض الحروف من الألفاظ، واستدلوا بالقياس على جواز حذف بعض الحروف من الكلمات، فكما يقولون: (أيْش)، والأصل فيه: (أي شيء) وغيرها من المواضع التي يجوز فيها الحذف لعلة التخفيف حذفت اللام كذلك للخفة إلّا أنَّ ذلك لم يبطل عملها ولم يخرجها عن أصلها، أي كونه مجزوماً[٣٠]، وهذا الرأي قال به ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)[٣١] أيضاً؛ فهو يرى _ مثل الكوفيين _ أنَّ الأصل في الأمر أن يكون باللام، وربما قال الكوفيون بذلك الأصل لفعل

الأمر اعتماداً على صيغة فعل المضارع الأمرية (لتفعلْ) لأنَّها تدل على أمر، فربما توهموا بسبب هذه الصيغة بأنَّ هذا الفعل للأمر وليس للمضارع كما هو مشهور.

وقد طعن الأنباري بهذا الأصل واحتج عليه بقوله: ((أما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: "إن الأصل في افْعَلْ: لِتَفْعَلْ" قلنا: لا نسلم))[٣٢]، فهو يرى أنَّ فعل الأمر للمواجه مبني كما هو عند البصريين[٣٣]؛ إذ يُبنى على أصل ما يستحقه، ويرى الرضي أنَّ القياس فيه أن يكون مجزوماً باللام كما هو للغائب ولكن عندما زالت حروف المضارعة واللام منه زالت علة إعرابه[٣٤]، ويبدو من ذلك أنَّ الأنباري لم يُسلم بالأصل الذي تصوّر الكوفيون أنَّ فعل الأمر يعودُ إليه، وأنَّه قد رفض التسليم بصحة كونه أصلاً، على الرغم من أنَّه من الأصول المقررة عندهم التي يفسرون بها أصل وضع فعل الأمر، فتبقى مجرد تصورات ذهنية وتكون موضع خلاف وعدم اتفاق.

أصل (كم):

اختُلف في أصل "كم"، قال الكوفيون بأنَّها مركبة من "الكاف" التشبيهية و"ما" الاستفهامية[٣٥] ، ورأى البصريون أنَّها بسيطة غير مركبة[٣٦]، واحتج الكوفيون لقولهم بالقياس؛ أنَّ العرب قد تُزيد الحرف في أول الكلمة وفي آخرها، فما زاد في أولها الهاء في (هذا، وهذاك)، وما زاد في آخرها النون في آخر الفعل (يوعدون)، فما جاز في هذه الكلمات جاز في "كم" حتى أصبحت مع "ما" كلمةً واحدةً، وقالوا في تسكين الميم بأنَّها سُكنت لكثرة الاستعمال كما تُسكن الميم في بعض الألفاظ مثل (لِمْ، وفِيمْ، وبِمْ) والأصل فيها: (لِمَ، وفِيمَ، وبِمَ)[٣٧]، فقاسوا "كم" على هذه الألفاظ، كما أنَّهم استدلوا بالسماع على جواز تسكين الميم في"لِمَ" التي اعتمدوا عليها في قياسهم "كم" بقول الشاعر:

يا أبا الأسْوَدِ لِمْ أسْلَمْتَنِي لِهُمُومٍ طَارِقَاتٍ وَذِكَرْ[٣٨]

موضع الشاهد: "لِمْ" إذ سُكنت ميمُها والأصل تُفتح فيقال: لِمَ، فإذا ثبت بالسماع جواز ذلك جاز تسكين "كم" المقيسة عليها، واستدلوا على زيادة الكاف بالنقل، فاستعانوا بكتاب الله وكلام العرب (الشعر والنثر) لتأييد القول بزيادة الكاف على بعض الألفاظ التي إن ثبتت زيادتها فيها ثبت زيادتها في "كم".

وقد اختلف في نسبة هذا الرأي؛ إذ نقله كل من الأنباري والعكبري عن الكوفيين عامة من دون تحديد، وقيل هو رأي الفراء[٣٩]، ونُسب للكسائي[٤٠]، وقيل: هو للفراء والكسائي[٤١]، ونسبة هذا الرأي للفراء أكثر صحة من نسبته لغيره؛ إذ وجدنا بعد الرجوع إلى مؤلفه في إعراب القرآن أنَّه يذكر ذلك[٤٢]، ومهما تعددت الأقوال في صحة نسبته فهو رأي كوفي وإن كان لعالم منهم، فكلٌّ من الفراء والكسائي يمثلان المذهب الكوفي، وكان أصل "كم" عند الكوفيين من الأصول التي اعترض عليها الأنباري؛ فقد ردَّ ذلك بقوله: ((وأما الجوابُ عن كلماتِ الكوفيين: أما قولُهم: "إنَّ الأصلَ في كم (ما) زيدت عليها الكاف" قلنا: لا نسلم))[٤٣]، فهو لا يقر بأصل تركيب "كمْ" ولا يسلم بصحته على الرغم من الأدلة التي قدّمها الكوفيون واستدلوا بها على أصل وضع "كم"، ويبدو أنَّ ما طرحوه من حجج لم ينَلْ درجة التصديق بصحة هذا الأصل، فيبقى مجرد رأي يمكن الاعتراض عليه وعدم القبول به مثلما فعل الأنباري. وهذا يعني أنَّه متفق مع البصريين القائلين ببساطتها[٤٤] وإن لم يُصرح بهذه الموافقة؛ فعدم رده على رأي البصريين دليلٌ على تأييده لمذهبهم في هذه المسألة.

ثانياً: عدم التسليم بأصل وضع بعض التراكيب

ويسميه الدكتور تمام حسان بأصل الجملة[٤٥]، ولكننا آثرنا مصطلح التركيب على الجملة؛ لأنَّه أعم وأوسع، فقد يكون في التركيب أكثر من جملة كما في التركيب الشرطي، ويقصد بأصل التركيب هو أصل الأنماط التركيبية التي وضعها النحويون من خلال القواعد المقررة في الأبواب النحوية[٤٦]، إلا أنَّ بعض النحاة لا يلتزمون بهذه القواعد؛ لأنَّهم أسسوا

لمنهجهم أسساً خاصة لم تخضع لهذه الآلية التي هدفها ضبط القواعد، بل هي من افتراض النحوي لغاية يرمي إليها ويحاول الوصول إلى نتيجتها، لذا فإنَّ الأنباري قد رفض الاحتجاج ببعض ما يسمى بـ(أصل الجملة أو التركيب)، ومن أمثلة هذه الأصول:

أصل جملة (ما الحجازية):

اختلفت آراء العلماء في عمل "ما" الحجازية؛ إذ قال الكوفيون إنَّها غير عاملة في الخبر والاسم بعدها منصوب بنزع الخافض، ويراها البصريون عاملة والخبر منصوب بها[٤٧]، واحتج الكوفيون بالقياس وبالأصل؛ فهم يرون أنَّ الأصل في جملة: (ما زيدٌ قائماً): (ما زيدٌ بقائم)، فالأصل في هذا التركيب وجود حرف الجر إلا أنَّه عندما حُذف الحرف انتصب الاسم بعدها[٤٨]، ويرى الفراء أنَّ النطق بالباء لغة أهل الحجاز؛ فقد قال: ((فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء، فلّما حذفوها أحبّوا أن يكون لها أثر فيما خَرَجت منه فنصبوا عَلَى ذلك؛ أَلَا ترى أن كلُّ ما في القرآن أتى بالباء...))[٤٩]، واستثنى من ذلك الآيتين الكريمتين قوله تعالى: {ما هَذا بَشَراً} [يوسف:٣١]، وقوله تعالى: {مَّا هُنَّ أُمَّهاتِهِم} [المجادلة: ٢].

وإنَّما نُصب الخبر عند الكوفيين بحذف حرف الباء لأنَّ الصفات منتصبات الأنفس، وقد استدلوا على نصب الاسم بالباء بعدم جواز نصبه عندما يتقدم على المبتدأ أو عندما ينتقض نفيه بـ(إلّا) لعدم جواز دخول الباء معهما فلا يقال: (ما بقائم زيدٌ، وما زيدٌ إلّا بقائم)، فامتناع دخول الباء في هذه الجمل وعدم نصب الاسم فيهما دليلٌ على أنَّه منصوب بحذف الحرف وليس بـ(ما) ولو كان بها لما امتنع النصب هنا عند التقديم والانتقاض[٥٠].

ومن الأدلة الأخرى التي احتجوا بها على نصبه بحذف الحرف أنَّ حرف الجر شأنه شأن الظروف[٥١] والظروف منصوبة، فعندما حُذف حرف الجر خلفه الاسم الذي بعده في الانتصاب للفرق بين هذا الخبر المقدر فيه الباء وغيره،[٥٢] وبهذه الأدلة احتج الكوفيون على مذهبهم.

وقد اعترض الأنباري على رأي الكوفيين في هذه المسألة؛ فردَّ عليهم قائلاً: ((وأما دعواهم أنَ الأصل: "ما زيد بقائم" فلا نُسلِّمُ، وإنما الأصلُ عدمُها..))[٥٣]، فهو يرى أنَّ الأصل في تركيب جملة "ما الحجازية" عدم دخول الباء وأنَّ الاسم منصوب

ب(ما) نفسها لا بنزع الخافض كما يرى الكوفيون، فالأنباري لم يُسلم بالأصل الذي يراه الكوفيون وأنَّ الأدلة التي قدموها للاحتجاج على صحة الأصل المقرر عندهم غير كافية لإكسابه درجة التصديق والإقناع التي تجعله محل إجماع بين الفريقين، ولم يكن وصفه عند الكوفيين بأنّه أصل وضع جملة "ما" كافياً للإقرار به، لذا قال الأنباري بخلافه وذهب إلى ما قال به البصريون[٥٤] .

أصل جملة الجزاء:

تعددت أقوال النحاة في تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط؛ فقد قال البصريون بعدم جواز تقديمه على أداة الشرط، وأما الكوفيون فيجيزون التقديم[٥٥]، ويعللون ذلك بأنَّ الأصل في التركيب الشرطي تقدم جواب الشرط على الأداة وفعل الشرط أي أنَّ الأصل في جملة: (إن تضربْ أضربْ) عند الكوفيين هو: (أضربُ إن تضربْ)، وكان ينبغي أن يكون الجزاء مرفوعاً إلّا أنَّه قد جُزم اتباعاً لحركة الجوار[٥٦]، وقد استدلوا على أنَّ الرفع أصلٌ فيه بالسماع، كما جاء في قول الشاعر:

يا أقرَعُ بنَ حابِسٍ يا أقرَعُ إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أخُوكَ تُصرَعُ[٥٧]

وتقدير البيت عندهم: (إنك تُصرعُ إن يصرع أخوك)، فالفعل (تصرعُ) جاء على أصله بالرفع لأنَّ النية فيه التقديم ولو لم يكن التقدير فيه التقديم لما جاز رفعه ولوجب جزمه كما الشرط مجزوم فرفعه دليل على أنَّ الأصل فيه التقديم.[٥٨]

كما استشهدوا ببيت آخر على مجيئه على أصله في التقديم في قول الشاعر:

فَلمْ أرْقِهِ إنْ يَنجُ مِنْها وَإنْ يَمُتْ فَطَعْنَةُ لا غُسٍّ ولا بِمُغَمَّرِ[٥٩]

فقد جاء الجزاء (فلم أرقه) مقدماً على حرف الشرط على أصله في هذا البيت[٦٠]، وبهذه الأبيات عضد الكوفيون حجتهم في أصالة تقديم الجزاء على حرف الشرط.

كان الخلاف بين النحاة في هذه المسألة يدور حول أصل التركيب الشرطي من حيث الرتبة وأيهما الأحق بالتقديم الشرط أم الجزاء؟ فيرى البصريون أنَّ الشرط سابقٌ للجزاء، وقدم الكوفيون الجزاء على الشرط وهذا غير صحيح؛ فمعنى ذلك في مثل: (أضربُ إنْ تضربْ) أنَّ الجزاء حاصل قبل الشرط وهذا لا يجوز؛ لأنَّ الجواب متعلق بالشرط إن تحقق الشرط حصل الجزاء.

أما الأنباري فلم يُؤيد الكوفيين وقد ردَّ عليهم مخالفاً: ((وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: "إنَّ الأصلَ في الجزاءِ أن يكون مقدَّمًا على الشرط": قلنا: لا نسلّمُ، بل مرتبة الجزاء بعد مرتبة الشرط))[٦١]، فهو لا يتفق مع الكوفيين في أنَّ الأصل في الجزاء التقديم على حرف الشرط بل الأصل فيه التأخير كما يراه البصريون، والمتقدم على حرف الشرط ليس بجواب له _ كما قال بذلك الكوفيون _ وإنما هو في معنى الجواب دالٌ عليه[٦٢].

إذن فإنَّ مجرد اعتبار الشيء أصلٌ في وضعه وتقديم بعض الحجج غير كافٍ للإقرار به، لذا يظل باب الاحتمال لرفضه مفتوحاً مثلما وجدنا ذلك عند الأنباري.

النتائج:

وفي الختام توصل البحث إلى طائفة من النتائج، نذكر منها:

١_ الأصل المقرر عند الكوفيين متعلق باللفظة من حيث عملها وتركيبها، وبالجملة من حيث الرتبة والحذف.

٢_ إنَّ ما احتج به الكوفيون من أصول لا يرتقي لدرجة القبول والتصديق به وإن تمسكوا بكثيرٍ من الأدلة عليه.

٣_ الأصول عند الكوفيين مخالفة للأصول المطّردة عند النحاة؛ فهم يؤمنون بعمل حرف الجر مقدّراً ولا يقولون بعمل الحرف الظاهر، كما وجدنا ذلك في مسألة تمييز "كم" الخبرية، والعامل في خبر "ما" الحجازية.

٤_ لم يكن الأنباري متفرداً في آرائه بل كان متبعاً للمذهب البصري في أغلبها.

٥_ ما علّلوا به من كثرة الاستعمال هو قليلٌ في الاستعمال؛ فتسكين ميم "كم" التي اختلفوا في أصلها أكثر استعمالاً من فتحها.

الهوامش:

(١) ينظر: أصول النحو العربي، محمد عيد: ١٩٩.

(٢) معجم التعريفات، الجرجاني: ١٢٢.

(٣) ينظر: النحو الوافي، عباس حسن: ٧٥/١.

(٤) ينظر: أصول النحو العربي: ٢٠٣.

(٥) ينظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف: ٣٨، ٦٤.

(٦) ينظر: نظرية العامل في النحو دراسة تحليلية نحوية، فنغيرن محمود: ٣.

(٧) الخصائص: ١١٠/١.

(٨) ينظر: أصول النحو العربي، محمد عيد: ١٩٩_٢٠٠.

(٩) ينظر: همع الهوامع: ٤٠/١.

(١٠)ينظر: الإنصاف: ٢٩٢_٢٩٣.

(١١) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١٥٥/٣، والمساعد: ١١٠/٢، والمقاصد، الشاطبي: ٣٠٦/٦.

(١٢) ينظر: المصدر نفسه.

(١٣) وردت برواية أخرى وهي: (كم ساخِر) في ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس: ١٧٧

(١٤)وقد رُدَّ هذا بجواز معاملة: (كم ضاحك) معاملة: (كم من ضاحك) لتوافقهما في المعنى فعطف مع "مِن" كذلك، ينظر: المساعد: ١١٠/٢.

(١٥) لإنصاف: ٢٩٤_٢٩٥، وللمزيد منها، ينظر المسألة (٤٧٥/٨٢).

(١٦) ينظر: الأصول، تمام حسان: ١٢١، ١٨٤.

(١٧) ينظر: المصدر نفسه: ١٢١.

(١٨) ينظر: المصدر نفسه: ١٢٠.

(١٩) ينظر: تعليل الوضعيات وأثره في التقعيد النحوي، محمد فريد أحمد حسن: ١٤٠.

(٢٠) ينظر: المصدر نفسه: ٩٥، ٩٦.

(٢١) ينظر: الثنائيات المنهجية في الفكر النحوي دراسة في تكامل العلاقات في التركيب النحوي، محمد رضا محفوظ، مجلة الدراسات العربية، كلية الآداب _ جامعة دمنهور _ مصر: ٢٧٨٧.

(٢٢) ينظر: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، حسن خميس سعيد الملخ: ١٢٢.

(٢٣) ينظر: المصدر نفسه.

(٢٤) ينظر: الأصول: ١٢٢.

(٢٥) ينظر: الثنائيات المنهجية في الفكر النحوي: ٢٧٨٧.

(٢٦) ينظر: الأصول النحوية المختلف عليها بين القدماء والمحدثين، أريج صالح شحادة: ٨٠.

(٢٧) ينظر: الإنصاف: ٤٣٣، والمقتضب: ١٢٩/٢، ومختصر شواذ القراءات: ٦٢، وقيل: هي عن الكسائي في رواية زكريا بن وردان، وفي رواية أخرى أنَّ الكسائي كان يُعيبها لقلتها، ينظر: معاني القرآن، الفراء: ٤٦٩/١_٤٧٠.

(٢٨) ورد هذا الحديث في الإنصاف: ٤٣٣، ومعاني القرآن، الفراء: ٤٧٠/١، والجنى الداني، المرادي: ١١١، وقد ورد في كتب الأحاديث برواية أخرى، وهي: (لتأخذوا مناسِكَكُم)، ينظر: صحيح مسلم (كتاب الحج): ٦١٥.

(٢٩) هذا البيت لا يعرف قائله، ينظر: ورد في الإنصاف: ٤٣٣، وخزانة البغدادي: ١٤/٩.

(٣٠) ينظر: المصدر نفسه.

(٣١) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٣٥٤/٢.

(٣٢) الإنصاف: ٤٣٩.

(٣٣) ينظر: شرح الكتاب، السيرافي: ٨٧/١، واللمع في العربية، ابن جني: ١٦، والمقتضب، المبرد: ١٢٩/٢.

(٣٤) ينظر: شرح الرضي: ١٢٥/٤.

(٣٥) ينظر: الإنصاف: ٢٨٨، والتبيين: ٣٦٩.

(٣٦) ينظر: المساعد: ١٠٦/٢.

(٣٧) ينظر: الإنصاف: ٢٨٨، وشرح الجمل: ١٤١/٢، وهمع الهوامع: ٥٠١/٢.

(٣٨) لم يُنسب لقائله في الإنصاف (٢٨٨)، وفي معاني القرآن للفراء (٤٦٦/١).

(٣٩) نقلهُ عنه ابن فارس في (الصاحبي في فقه اللغة): ١١٤_١١٥، وابن عصفور في (شرح الجمل): ١٤١/٢.

(٤٠) نسبه إليه الزَّجَّاج؛ إذ نقل عنه قوله: ((وكنت أَشتهي أن تكون مفتوحة لالتقاءِ الساكنين في قولهم: "كم المال" _ بالكسر _))، فيرد عليه ابو إسحاق: (وهذا غلط من أبي الحسن ولو كان كما يقول لكان (كَمَ مالكَ) كما أنَّك تقول: (لِمَ فَعلْتَ)، وليس هذا القول مما يعرج عليه): معاني القرآن وإعرابه: ٤٢٨/١.

(٤١) ينظر: همع الهوامع: ٥٠١/٢، والمساعد: ١٠٦/٢.

(٤٢) ينظر: معاني القرآن، الفراء: ٤٦٦/١.

(٤٣) الإنصاف ٢٨٩.

(٤٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢٨٨، والمساعد: ١٠٦/٢.

(٤٥) ينظر: الأصول: ١٢١.

(٤٦) ينظر: الثنائيات المنهجية في الفكر النحوي: ٢٧٨٧.

(٤٧) ينظر: الإنصاف: ١٨٥، وهمع الهوامع: ٣٨٩/١.

(٤٨) ينظر: المصدر نفسه: ١٨٥_١٨٦، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٢٥٦، وهمع الهوامع: ٣٨٩/١، والمساعد: ٢٨٠/١.

(٤٩) معاني القرآن: ٤٢/٢.

(٥٠) ينظر: الإنصاف: ١٨٦.

(٥١) ينظر: التبيين: ٢٥٦، ربما قُصد بهذه المشابهة أنَّ الجار والمجرور والظرف كلاهما لا بدَّ له من متعلق، فهما غير مستقلين ولا يكونان جملة وحدهما.

(٥٢) ينظر: همع الهوامع: ٣٨٩/١.

(٥٣) الإنصاف: ١٨٧.

(٥٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١٩٠/٢، وارتشاف الضرب: ١٢١٥، وشرح المفصل: ٧٧/٥.

(٥٥) ينظر: الإنصاف: ٥٠٣، وشرح الرضي: ٤/ ٩٥، ٩٦.

(٥٦) ينظر: المصدر نفسه، وشرح الرضي: ٩٦/٤.

(٥٧) البيت لجرير بن عبد الله البجلي في الكتاب (٦٧/٣)، ولعمرو بن خُثارم البجلي في الخزانة (٢٠/٨).

(٥٨) ينظر: الإنصاف: ٥٠٤.

(٥٩) البيت من الطويل، وهو منسوب لزهير، ينظر: الإنصاف: ٥٠٥، والخصائص: ٣٨٨/٢.

(٦٠) ينظر: المصدر نفسه: ٥٠٤.

(٦١) المصدر نفسه.

(٦٢) ينظر: شرح الرضي: ٩٨/٤، وشرح المفصل: ١١٧/٥.

المصادر والمراجع:

_ القرآن الكريم

_ الأصُول (دراسة إبستيمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب، النّحو _ فقه اللّغة _ البلاغة)، د. تمّام حسّان، عالم الكتب، أميرة للطباعة، القاهرة، (د.ط)، ١٤٢٠هـ _ ٢٠٠٠م.

_ أصُول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحَديث، د. محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٠هـ _ ١٩٨٩م.

_ الأصول النحوية المُختلف عليها بين القدماء والمُحدثين (دراسة تاريخية موازنة)، أريج صالح شحادة أبو تيّم، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، ربيع الثاني ١٤٣٩هـ _ كانون الثاني ٢٠١٨م.

_ أمالي ابن الشّجري، هِبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسنيّ العَلويّ (ت: ٥٤٢هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة _ مصر، مطبعة المدني، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ _ ١٩٩٢م.

_ الإنصافُ في مسائل الخِلاف بين البصريينَ والكوفيينَ، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، راجعه: د. رمضان عبد التواب، تحقيق ودراسة: جودة مبروك محمد، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠١٩.

_ تعليل الوضعيات وأثره في التقعيد النحوي، د. محمد فريد أحمد حسن، جامعة عين شمس.

_ الثنائيات المنهجية في الفكر النحوي دراسة في تكامل العلاقات في التركيب النحوي، د. محمد رضا محفوظ، كلية دار العلوم، جامعة المنيا، مجلة الدراسات العربية.

_ الجنى الدّاني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المُرادي (ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، أ. محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت _ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ _ ١٩٩٢م.

_ خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: ١٠٩٣)، تحقيق وشرح: عبد السّلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مطبعة المدني، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ _ ١٩٩٧م.

_ الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية، ١٣٧١هـ _ ١٩٥٢م.

_ ديوان الأعشى ميمون بن قيس، شرح وتعليق: د. محمد محمد حسين، المكتب الشرقي للنشر والتوزيع، بيروت _ لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٨٨هـ _ ١٩٦٨م.

_ سرُّ صناعة الأعراب، أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور حسن هنداوي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، القصيم، (د.ط)، (د.ت).

_ شرح جمل الزّجّاجيّ، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الإشبيلي (ت: ٦٦٩هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوّاز الشعّار، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت _ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ _ ١٩٩٨م.

_ شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عُمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، الطبعة الثانية، ١٩٩٦.

_ شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السِّيرافي (ت: ٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيِّد علي، دار الكتب العلمية، بيروت _ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ _ ٢٠٠٨م.

_ شرح المفصّل للزمخشريّ، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت: ٦٤٣هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت _ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ _ ٢٠٠١م.

_ الصّاحبي في فِقه اللّغة العربية ومسائلها وسُنن العرب في كلامها، الإمام العلّامة أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت: ٣٩٥هـ)، علّق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت _ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ _ ١٩٩٧م.

_ صحيح مسلم، الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجّاج النيسّابوري، تحقيق: ابو الفضل الدّمياطيّ، دار البيان العربي، الأزهر _ مصر، (د.ط)، ٢٠٠٦م.

_ الكتاب، أبو بِشر عَمرو بن عثمان بن قَنبر المعروف سيبويه (ت: ١٨٠هـ)، تحقيق وشرح: عبد السّلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ _ ١٩٨٨م.

_ كتاب التَّبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العُكبريّ (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق ودراسة: عبد الرحمن السليمان العثيمين، المملكة العربية السعودية، (د.ط)، ١٣٩٦هـ _ ١٩٧٦م.

_ كتاب المقتضب، أبو العبّاس محمد بن يزيد المبرّد (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، القاهرة _ مصر، الطبعة الثالثة، ١٤١٥هـ _ ١٩٩٤م.

_ اللّمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د. سميح أبو مُغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، (د.ط)، ١٩٨٨.

_ مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع، ابن خالويه (ت: ٣٧٠هـ)، مكتبة المتنبي، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).

_ المدارس النحوية، الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة السابعة، ١٩٦٨م.

_ المساعد على تسهيل الفوائد، الإمام بهاء الدِّين بن عقيل (ت: ٧٦٩هـ)، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ _ ١٩٨٢م.

_ معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت: ٢٠٧هـ)، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ _ ١٩٨٣م.

_ معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السّري الزّجّاج (ت: ٣١١هـ)، شرح وتحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت _ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ _ ١٩٨٨م.

_ معجم التعريفات، للعلّامة علي بن محمد الجُرجاني (ت: ٨١٦هـ)، تحقيق ودراسة: محمد صِديق المِنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة _ مصر، (د.ط)، و(د.ت).

_ المقاصد الشّافية في شرح الخُلاصة الكافية، الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشّاطبي (ت: ٧٩٠هـ)، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنّا، جامعة أمّ القرى، مكة المكرّمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ _ ٢٠٠٧م.

_ النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة (القسم الموجز لطلبة الدراسات النحوية والصرفية بالجامعات والمفصّل للأساتذة والمتخصّصين مشتملاً على الضوابط والأحكام التي قررتها المجامع اللغوية ومؤتمراتها الرسمية)، عباس حسن، دار المعارف، القاهرة _ مصر، الطبعة الثالثة، (د.ت).

_ نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، د. حسن خميس سعيد الملخ، الشروق _ عمان، (د.ط)، ١٤٢٠هـ _ ٢٠٠٠م.

_ نظرية العامل في النحو (دراسة تحليلية نحوية)، فنغيرن محمود، جامعة علاء الدين الإسلامية الحكومية، مكاسر، سماتا، ٢٠ ربيع الآخر ١٤٣٨هـ _ ١٩ يناير ٢٠١٧م.

_ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدّين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت _ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ _ ١٩٩٨م.